اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر
NATIONAL COMMITTEE TO COMBAT HUMAN TRAFFICKING CRIMES

التقرير السنوي
للجنة الوطنية لمكافحة
جرائم الاتجار بالبشر

2016

www.nccht.gov.ae

مكافحةجرائم الاتجار بالبشر
في دولة الإمارات العربية المتحدة

التقرير السنوي 2016

www.nccht.gov.ae

فهرس المحتويات

تقديم

• كلمة رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر 04

تمهيد 05

الوقاية والمنع

• القانون الاتحادي رقم 51 لسنة 2006 وتعديلاته 06

• اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر 09

• جهود وزارة الداخلية 13

• مركز مراقبة جرائم الإتجار في البشر شرطة دبي 16

• قسم مكافحة الاتجار بالبشر وزارة الموارد البشرية والتوطين 18

الملاحقة القضائية والعقاب 23

حماية الضحايا 25

• مركز إيواء ضحايا الاتجار بالبشر 26

• مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال 28

تعزيز التعاون الدولي 30

خاتمة 34

صور الحملة الإعلانية 36

كلمة رئيس اللجنة

بعد مرور إحدى عشر عاماً على اطلاق دولة الامارات العربية المتحدة حملتها لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر رسمياً عام 2006م، وصدور القانون الاتحادي رقم (51) لسنة 2006م في شأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر المعدل في عام 2015م، اضافةً إلى إنشاء لجنة وطنية ممثلة من الجهات الحكومية، وجهات انفاذ القانون، ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال، فإن النتائج حتى الآن تشير إلى أن الحكومة قد قطعت أشواطاً متقدمة في مكافحة هذه الجريمة الحاطة بالكرامة الإنسانية.

اعتمدت اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، بعد انشائها، استراتيجيتها الوطنية ذات الركائز الخمس المتمثلة في الوقاية والمنع، الملاحقة القضائية، العقاب، حماية الضحايا، وتعزيز التعاون الدولي. ومن خلال تلك الاستراتيجية، اتخذت دولة الإمارات عدة خطوات هامة خلال السنوات الماضية. ففي عام 2016م، استمرت دولة الامارات في حملتها الإعلامية متعددة اللغات و التي تهدف الى رفع الوعي العام بهذه القضية لكافة فئات المجتمع، كما واصلت الدولة جهودها في تأهيل العاملين في مجال مكافحة جريمة الاتجار بالبشر من خلال اشراكهم في دورات و ورش عمل على المستوى الوطني و الدولي، واهمها طرح دبلوم مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، للعام الثاني على التوالي، بالتعاون مع نخبة من المحاضرين ومن ضمنهم ممثلي مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة. كما قامت الدولة في تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والعام، مع التركيز على مكاتب التوظيف المختصة باستقدام العمال، وابرام الشراكات والإتفاقيات مع العديد من الدول و المنظمات الدولية المعنية بجريمة الاتجار بالبشر وذلك ايماناً منها بضرورة العمل جنباً إلى جنب مع الشركاء المحليين والدوليين مثل هذه الجريمة عابرة الحدود.

وفي عام 2017، ستواصل دولة الامارات جهودها وإمكانياتها لتأهيل العاملين في مجال مكافحة جريمة الاتجار بالبشر، وتعزيز الشراكة للقطاعين الخاص والعام، وتوثيق التعاون مع الشركاء الدوليين بهدف التنسيق و الاستفادة من افضل الممارسات في هذا المجال.

ولا يسعنا الا ان نؤكد التزام دولة الامارات العربية المتحدة مع المجتمع الدولي للتصدي لجميع أنشطة الاتجار بالبشر باعتبارها جريمة ضد الإنسانية، لما تمثله من تهديداً للقيم في مجتمعنا والمجتمعات الأخرى، وبالتالي فإن محاربتها تعتبر هدفاً تتشاطرة كافة حكومات دول العالم.

> إن النتائج المتحققة حتى الآن تشير إلى أن الحكومة قطعت أشواطاً متقدمة في مكافحة هذه الجريمة الحاطة بالكرامة الإنسانية

د. أنور محمد قرقاش
وزير الدولة للشؤون الخارجية
رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر

تمهيد

يهدف هذا التقرير إلى إبراز جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر، وتسجيل إنجازاتها والمعوقات التي واجهتها الدولة خلال العام الماضي، وتسليط الضوء على مبادراتها المستقبلية لضمان العمل بشكل مستدام وفعال في مكافحة هذه الجريمة على المستوى الداخلي لدولة الامارات العربية المتحدة وكذلك على المستوى الخارجي من خلال تعزيز التعاون وتبادل الخبرات مع المجتمع الدولي.

وتؤمن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ضرورة توعية المجتمع وتأهيل جهات انفاذ القانون لتمكينهم من معرفة طبيعة هذه الجريمة المعقدة وبالتالي التصدي لها. كما تدرك حكومة دولة الإمارات بأهمية تظافر الجهود وتبادل المعلومات بكل شفافية مع الدول، ذلك من خلال بناء الشراكات في إطار الخطط الاستراتيجية التي تضعها اللجنة الوطنية المعنية بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، حتى تقوم الدولة بدورها كجزء من المجتمع الدولي لتجفيف منابع هذه الجريمة غير الإنسانية.

وقامت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بوضع السياسات والتشريعات الوطنية للتصدي لجريمة الاتجار بالبشر، والتي تمثل تحدياً دولياً كبيراً كعمل إجرامي منظم بسبب العوائد المالية الكبيرة المقدرة بمليارات الدولارات سنوياً، وكذلك لارتباطها الوثيق بالجرائم المنظمة الأخرى مثل تهريب المهاجرين و تجارة المخدرات.

كما تستقبل دولة الإمارات سنوياً أعداداً كبيرة من العمالة المؤقته من مختلف الجنسيات، التي تسعى لتحسين مستواها المعيشي، ودعم دولهم اقتصادياً، والمساهمة في تنمية دولة الامارات العربية المتحدة. ولكن لسوء الحظ مازالت العصابات الإجرامية تقوم باستقدام و استغلال بعض هؤلاء العمالة المؤقته والمتاجره بهم بصورة غير مشروعة، حيث أن غالبيتهم لايدركون إلا عند وصولهم بأنه تم خداعهم وبالتالي يجبرون على العمل في وظائف أو وفق شروط لم يتفقوا عليها.

لقد نجحت التدابير الوقائية و القانونية وآليات الدعم الاجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات العشرة الماضية من التصدي لهذه الجريمة بكل شفافية، وترحب الجهات العاملة في ملف مكافحة جرائم الاتجار بالبشر بالدولة الاستمرار على العمل مع الشركاء في المجتمع الدولي من أجل تبادل الخبرات و تذليل كافة التحديات. وتؤكد حكومة دولة الإمارات التزامها بالتصدي لأي ممارسات استغلالية أو قسرية ضد الكرامة الإنسانية.

وفي هذا السياق اعتمدت دولة الإمارات عام 2012م استراتيجية وطنية مبنية على الركائز الخمسة المتسقة مع التوجه الدولي في هذا الشأن والمتمثلة في الوقاية والمنع؛ الملاحقة القضائية؛ العقاب؛ حماية الضحايا، ، تعزيز التعاون الدولي.

ولأغراض تسهيل صياغة هذا التقرير، فقد تم جمع ركيزتي الملاحقة القضائية والعقاب تحت بند واحد.

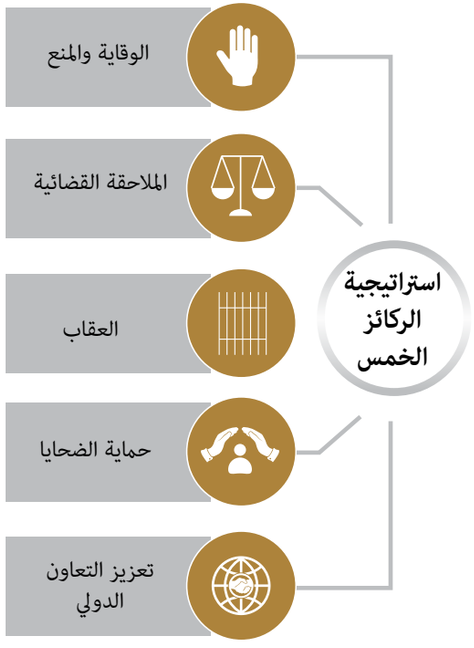

القانون الاتحادي رقم 51 لسنة 2006م وتعديلاته:

يمثل القانون الإتحادي رقم (51) لعام 2006م في شأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر المعدل بالقانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2015م الإطار القانوني للتعامل مع قضايا الاتجار بالبشر، ومنذ تطبيقه في عام 2007 تزايد الوعي به وبأهميته لدى أفراد المجتمع. وتعرف المادة (1) مكرر (1) من هذا القانون الاتجار بالبشر على النحو التالي:

1. يعد مرتكبا جريمة الاتجار بالبشر كل من:

أ. باع أشخاصا أو عرضهم للبيع أو الشراء أو الوعد بهما.

ب. استقطب أشخاصا أو استخدمهم أو جندهم أو نقلهم أو رحلهم أو آواهم أو استقبلهم أو سلمهم أو استلمهم سواء داخل البلاد أم عبر حدودها الوطنية بواسطة التهديد بالقوة أو باستعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال النفوذ أو إساءة استغلال حالة الضعف، وذلك بغرض الاستغلال.

ج. أعطى أو تلقى مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض استغلال الأخير.

2. يعتبر اتجارا بالبشر، ولو لم ينطو على استعمال أي من الوسائل المبينة في الفقرة السابقة ما يلي:

أ. استخدام طفل أو نقله أو ترحيله أو إيواءه أو استقباله بغرض الاستغلال.

ب. بيع طفل أو عرضه للبيع أو الشراء.

3. يشمل الاستغلال في حكم هذه المادة، جميع أشكال الاستغلال الجنسي أو استغلال دعارة الغير أو السخرة أو نزع الأعضاء أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو التسول أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد.

يتسق هذا التعريف اتساقاً وثيقاً مع نصوص بروتوكول باليرمو وغيره من التشريعات الدولية ذات الصلة. ويضع هذا القانون تدابير جزائية قوية تتضمن تطبيق أشد العقوبات بالسجن المؤبد كما أنه يشمل مختلف أشكال الاتجار بالبشر.

وبموجب هذا القانون، تطبق عقوبة السجن المؤبد إذا تمت الجريمة المرتكبة عن طريق الحيلة، أو صاحبها استخدام القوة أو التهديد بالقتل أو الإيذاء الجسدي، أو تضمنت تعذيباً بدنياً أو نفسياً. كما يفرض هذا القانون المكون من 16 مادة عقوبات صارمة على المتاجرين بالبشر تتراوح مابين السجن لعام واحد والسجن المؤبد وغرامات مالية من 100,000 درهم حتى مليون درهم (27,500 دولار إلى 275,000 دولار).

ولقد جاءت هذه التعديلات من منطلق تحقيق ضمانات إضافية لضحايا هذه الجريمة، وتتمثل هذه التعديلات فيما يلي:

تعديلات لضمانات أكبر للضحايا

1. تعريف الضحية والشاهد بحقوقهما القانونية بلغة يفهمانها مع إتاحة الفرصة لهما للتعبير عن احتياجاتهما القانونية والاجتماعية.
2. عرض الضحية إذا تبين أنه في حاجة لذلك على أية جهة طبية لتلقي العلاج النفسي أو العضوي. ويتم إيداعه أحد مراكز التأهيل الطبي أو النفسي إذا لزم الأمر.
3. إيداع الضحية أحد مراكز الإيواء أو أية جهة معتمدة أخرى إذا تبين أنه في حاجة لذلك.
4. توفير الحماية الأمنية اللازمة للضحية والشاهد متى كانا في حاجة إليها.
5. السماح للضحية والشاهد بالبقاء في الدولة إذا اقتضى التحقيق أو المحاكمة ذلك وبناء على أمر من النيابة العامة أو المحكمة حسب الحال.
6. جواز قيام المحكمة بندب محام للضحية بناء على طلبه وتقدر المحكمة أتعابه ويكون قرارها في هذا الشأن نهائيا ويتم صرف الأتعاب بموجب شهادة تعطى له من المحكمة التي تصرف الأتعاب.

وفي إطار التزاماتها الدولية بمكافحة الاتجار بالبشر، انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر ابريل 2005 إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000، التي تتضمن أحكاما خاصة بالتعاون الدولي في جهود مكافحة الاتجار بالبشر، وعلاوة على ذلك، انضمت دولة الإمارات في شهر سبتمبر عام 2008 إلى بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، خاصة النساء والأطفال (بروتوكول باليرمو)، وهو أحد البروتوكولين المكملين لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

تشريعات أخرى ذات صلة

أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة لائحتين تنفيذتين عامي 2010 و 2011، نظمت الأولى تطبيق القانون الاتحادي رقم 15 لعام 1993 بشأن نقل وزراعة الأعضاء، وذلك بهدف تحقيق الغايات التالية:

- **وضع ضوابط لعمليات حفظ وزراعة الأعضاء والأنسجة والخلايا البشرية.**
- **منع الاتجار بالأعضاء والأنسجة والخلايا البشرية.**
- **حماية حقوق المتبرعين بالأعضاء والأنسجة والخلايا البشرية والمتلقين لها.**

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وتجنب أنشطة الاتجار بالأعضاء البشرية، والتي تعاني منها الكثير من البلدان، نصت التشريعات الحالية على عدة أحكام جزائية، تعالج مختلف حالات الاتجار بالأعضاء، من شراء و بيع - أو عرض شراء أو بيع – الأعضاء البشرية من أشخاص أحياء أو أموات عن طريق الاختطاف أو الخداع أو الإكراه أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال ضعف الضحية.

إضافة إلى ماسبق، تنص المادة 364 من قانون العقوبات في الإمارات على تدابير ضد ممارسة الدعارة بالإكراه، وتنص المادة 365 منه على عقوبات لمن يؤسس أو يدير أماكن لممارسة الدعارة. كما أصدرت دولة الإمارات القانون الاتحادي رقم 39 لعام 2006 بشأن التعاون القضائي الدولي، الذي يتضمن مواداً تتعلق بتسليم المشتبه بهم والمتهمين إلى الجهات القضائية في بلدانهم لمحاكمتهم أو تنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم. ويتضمن كذلك مواداً توضح كيفية التعاون القضائي المتبادل بما في ذلك الاتجار بالبشر (المواد 6 - 37).

وأصدرت وزارة الموارد البشرية والتوطين قرارها الوزاري رقم 739/ 2016، المكمل على القرار الوزاري رقم 2009/703 في شأن حماية الأجور. حيث يتعين على جميع المنشآت المسجلة لدى الوزارة سداد أجور العاملين في تاريخ استحقاقها من خلال نظام حماية الأجور، ويعتبر صاحب العمل متأخرا في سداد الأجر ما لم يقم بسداده خلال عشر أيام الأولى من تاريخ الاستحقاق، ومتوقفا عن سداد الأجر ما لم يسدد الاجر خلال شهر من تاريخ الاستحقاق. وفي حال عدم الالتزام بذلك، تقوم الوزارة باتخاذ التدابير القانونية اللازمة، وتتضمن انذار المنشأة، وقف المنشأة الكترونيا وانزال الغرامة تلقائيا عبر الانظمة المتبعة، وابلاغ الجهات القضائية لتقوم بدورها في اتخاذ ما يلزم.

اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر

شكلت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، بموجب قرار من مجلس الوزراء عام 2007م، بهدف التسهيل في عملية تنسيق جهود الجهات المعنية بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، وتعزيز الخطط الاستراتيجية في مختلف الأصعدة، لتغطي كافة إمارات الدولة دون استثناء، وتضم اللجنة الوطنية حالياً 20 عضواً يمثلون 16 جهة، حيث ان اللجنة الوطنية تضم ممثلين من الوزارات الاتحادية، ومؤسسات انفاذ القانون، ومؤسسات المجتمع المدني. وفي 2016م تم اضافة ممثل للنيابة العامة لإمارة رأس الخيمة لتعزيز التواصل القائم بين الجهات المعنية بمكافحة هذه الجريمة.

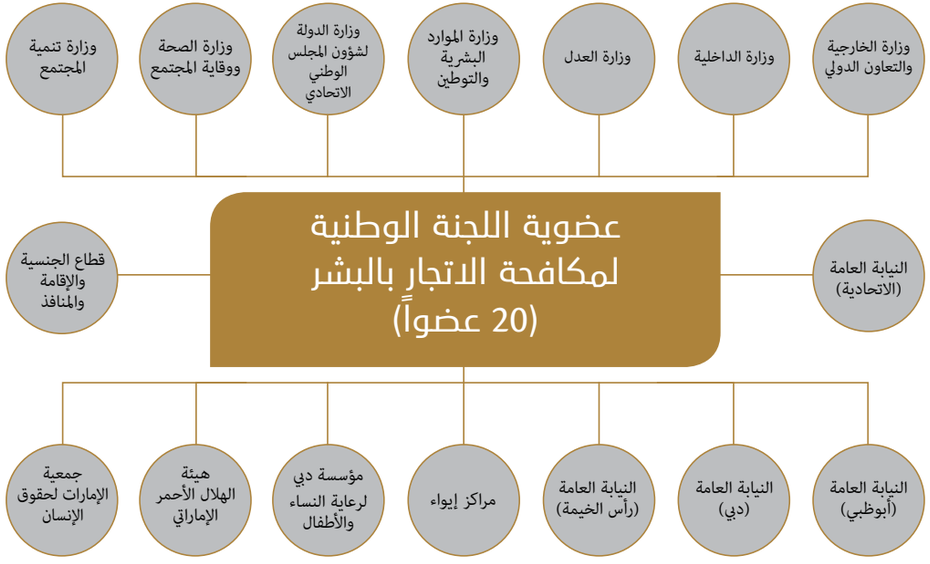

الاجتماع الدوري للجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر

هناك العديد من الإختصاصات تم وضعها للجنة، أهمها:

دراسة وتحديث التشريعات الخاصة بمكافحة الاتجار بالبشر بهدف تعزيز وضمان الحماية اللازمة وفقا للمقتضيات والمعايير الدولية.

إعداد التقارير بشأن التدابير التي اتخذتها دولة الإمارات في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة.

دراسة التقارير الهامة المتعلقة بجرائم الاتجار بالبشر واتخاذ مايلزم من إجراءات بشأن مايرد فيها من توصيات.

تنسيق جهود الجهات الحكومية المعنية بقضايا الاتجار بالبشر كالوزارات والدوائر والمؤسسات والمنظمات ومتابعة الإجراءات المتخذة حتى تحقق هذه الأهداف.

نشر الوعي العام بشأن قضايا الاتجار بالبشر من خلال المؤتمرات والندوات الحوارية و الكتيبات والمطويات والرسائل الإخبارية الدورية والبرامج التدريبية وغيرها من أجل تحقيق أهداف اللجنة.

المشاركة في المؤتمرات والمنتديات الدولية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر.

وتحرص اللجنة الوطنية من خلال اجتماعاتها المنتظمة، و التي وصلت حتى العام 2016م إلى 37 إجتماعاً، في تشجيع الجهات المعنية بالقيام بمزيد من الإجراءات التنفيذية والتشريعية الملزمة لضمان الامتثال بالمعايير الدولية وتطبيق قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر في كافة أنحاء الدولة. واهمها اصدار القرار التنظيمي للتعامل مع ضحايا الاتجار بالبشر بين الجهات المختصة في الدولة و المعايير الأخلاقية لتعامل وسائل الإعلام مع الضحايا.

كما أخذت اللجنة الوطنية زمام المبادرة بنشر تقاريرها السنوية منذ العام 2008م، وذلك لضمان الشفافية ونشر المعلومات بهدف زيادة وعي الناس لمثل هذه القضايا على المستوى الوطني، و إبراز جهود الدولة في مكافحة هذه الجريمة على المستوى الدولي. وتؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة بأهمية جمع البيانات وتحليلها حتى تكون الدولة قادرة على معرفة الثغرات والتصدي لها.

وفي إطار حملة التوعية الشاملة لمعرفة الممارسات الإجرامية الدقيقة والمعقدة التي ينتهجها متاجروا ضحايا هذه الجريمة، تنظم اللجنة الوطنية ورش عمل ودورات تدريبية بالتعاون مع مختلف الوزارات والجهات المعنية وكذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. حيث يشارك في هذه الدورات منتسبوا دوائر الجنسية والإقامة، الشرطة، النيابات العامة، وزارة الموارد البشرية والتوطين، مراكز إيواء، والجهات المعنية الأخرى. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه البرامج في ضمان صقل مهارات العاملين على خطوط المواجهة الأولى مع جرائم الاتجار بالبشر لمواكبة المعاير الدولية في هذا الشأن.

”
تحرص اللجنة الوطنية من خلال اجتماعاتها المنتظمة، و التي وصلت حتى العام 2016م إلى 37 إجتماعاً، في تشجيع الجهات المعنية بالقيام بمزيد من الإجراءات التنفيذية والتشريعية الملزمة لضمان الامتثال بالمعايير الدولية وتطبيق قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر في كافة أنحاء الدولة
“

الحملات التوعوية:

التصدي لجرائم الاتجار بالبشر ليست هي مسؤولية جهة واحدة فحسب، بل جهد جماعي يعتمد على العمل المؤسسي. وفي هذا الإطار قامت مختلف مؤسسات الدولة بتبادل المعلومات فيما بين مسؤوليها وبين أفراد المجتمع من أجل تحقيق النتائج المنشودة.

ومع نهاية عام 2010 ومطلع 2011، أطلقت اللجنة الوطنية حملة إعلامية رائدة بشأن الاتجار بالبشر في مطاري أبوظبي والعين الدوليين. وإلى جانب اللوحات الإعلانية الضخمة، تضمنت الحملة أيضاً توزيع كتيبات بست لغات (هي العربية والإنجليزية والأردية والهندية، والتاغلوغية (الفلبينية) والروسية) تتضمن بيانات الاتصال بمراكز إيواء النساء والأطفال من ضحايا الاتجار بالبشر. وتبلورت فكرة إطلاق هذه الحملة الإعلامية في المطارات بعد ملاحظة اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر أن معظم الحالات، لاسيما الحالات المرتبطة بالاستغلال الجنسي، تنشأ من خارج الدولة، وإدراكاً من اللجنة لضرورة تعريف الضحايا المحتملين بوجود آليات وطرق للتصدي للاتجار بالبشر فور وصولهم إلى دولة الإمارات.

وبعد ردود الفعل الإيجابية بشأن أثر حملات التوعية العامة في مطاري أبوظبي والعين الدوليين، تم توسيع هذه الحملة لتشمل مباني مطار دبي الدولي بالتدرج بين شهر يونيو وديسمبر 2013. وتم نشر رسائل الحملة، التي قادتها اللجنة الوطنية بالتعاون مع القيادة العامة لشرطة دبي، بأربع عشرة لغة معروفة تمثل لغات الجنسيات الأكثر عرضة لجرائم الاتجار بالبشر.

وختاماً، فما كان بالإمكان تحقيق هذا التقدم في النتائج لولا الجهود الكبيرة التي بذلتها دولة الإمارات العربية المتحدة في جمع المعلومات وتكاتف الجهود اللازمة لمكافحة أنشطة الاتجار بالبشر بكفاءة وفاعلية.

حملة إعلامية

أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة حملة إعلامية بدأت في ديسمبر 2015 واستمرت حتى يونيو 2016 بهدف زيادة الوعي العام بجريمة الاتجار بالبشر والتعريف عنها بطرق مبسطة، حيث استهدفت كافة الجنسيات والجاليات، الضحايا الفعليين والمحتملين، بالإضافة إلى المتاجرين. وقد صممت الحملة للوصول إلى قطاع عريض من السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولذلك أطلقت بعدة لغات وتم نشرها بمختلف وسائل الإعلام المقروءة والإلكترونية والاجتماعية.

وتم اختيار عدد من الوسائل الإعلامية منها الصحف العربية والإنجليزية، وعبر اللوحات الإعلانية في المطارات، بالإضافة إلى القنوات الإذاعية المتحدثة باللغات الإنجليزية، العربية، والهندية، والتاغلو (الفلبينية). كما تم توزيع كتيبات صغيرة في المطارات بثماني لغات وهي العربية، الإنجليزية، الهندية، الأردية، التاغلو(الفلبينية)، البنغالية، الروسية والبهاسا (الإندونيسية). وعبر وسائل التواصل الاجتماعي تم نشر عدة أفلام قصيرة لتكون مصدر معلومات للجمهور على الصعيد العالمي حول الإنجازات والتحديات ذات الصلة في دولة الإمارات العربية المتحدة. علاوة على ذلك، فإن اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر تقوم بتحديث موقعها الإلكتروني www.nccht.gov.ae بشكل مستمر ليكون مصدرا شاملا للمعلومات عن استراتيجيتها في مكافحة الاتجار بالبشر منذ عام 2006، ولكي يؤدي الموقع دوره كقناة فاعلة للتواصل بين اللجنة والجمهور، بالإضافة لتوفير آليه لتقديم الشكاوي والمقترحات عبر الإنترنت.

جهود وزارة الداخلية:

حرصت وزارة الداخلية على بذل جهود كبيرة في مجال مكافحة ومواجهة جرائم الاتجار بالبشر بكافه صورها، لذلك اخذت علي عاتقها مكافحة هذة الآفة وفقاً لما هو مخطط له ضمن الاستراتيجيات الوطنية بهدف التصدي لهذه الجريمة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

التنسيق على مستوى الدولة:

في إطار حرص وزارة الداخلية على تنسيق الجهود مع إدارات الشرطة الاتحادية والمحلية لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر، قامت الوزارة بإنشاء «لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالبشر» تضم أعضاء من القيادات الشرطية المعنية بمكافحة هذه الجريمة على المستوى المحلي والاتحادي، ويهدف عملها في التنسيق مع القيادات العامة والادارات المعنية ذات الإختصاص في مجال جرائم الإتجار بالبشر، كما تعمل علي تحديد الإحتياجات التدريبية السنوية لإعداد الكوادر البشرية وتطويرها للنهوض بمهمة مكافحة هذة الجرائم، كذلك التنسيق مع الجهات المعنية في سبيل التوعية بخطورة هذا النوع من الجرائم، وتعمل أيضاً علي التنسيق مع المراكز المعنية بإيواء الضحايا بشأن تأمينهم وحمايتهم، وتسهم في إعداد التقارير والإحصائيات ذات الصلة بمكافحة الإتجار بالبشر، كما قامت وزارة الداخلية بإنشاء وحدات تنظيمية لضمان التعامل الأمثل لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر، ومن ضمنها الوحدات التالية:

مركز الإحصاء والتحليل الأمني بإدارة المعلومات الأمنية الاتحادية:

ويختص المركز بإدارة المعلومات الأمنية الاتحادية بحصر البيانات والمعلومات عن جرائم الاتجار بالبشر المقيدة على مستوى الدولة من خلال استخدام أحدث التقنيات من البرامج والأنظمة لمتابعة مراحلها ابتداء من فتح البلاغ لدى مراكز الشرطة إلى حين صدور الأحكام بمراحلها المختلفة بهدف إمداد متخذي القرار بالتحذيرات والتنبؤات الأمنية وتفعيل الدور الوقائي الاستباقي.

اقسام مكافحة جرائم الاتجار بالبشر (اتحادي):

تم استحداث اقسام لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر على مستوى قيادات الشرطة في جميع امارات الدولة، و يتمحور دورها في رسم الخطط والسياسات لمكافحة الجريمة على المستوى الاتحادي والتنسيق بين كافة وحدات المكافحة المنتشرة على مستوى الدولة للتصدي لهذه الجريمة، حيث تتمثل اختصاصات هذا القسم وفقاً للهيكل التنظيمي التالي:

1. إعداد الخطط والسياسات الخاصة بأنشطة مكافحة جرائم الاتجار بالبشر وقواعد التعامل معها، والتخلص من آثارها.

2. دراسة الأساليب والدوافع والارتباطات المحلية والدولية لعصابات جرائم الاتجار بالبشر.

3. تأهيل وتدريب العاملين في مجال مكافحة الاتجار بالبشر وتزويدهم بالوسائل الفعالة في كشف الجرائم ذات الصلة.

4. المشاركة في إجراءات أخذ إفادات ضحايا جرائم الاتجار بالبشر.

مشاركة وزارة الداخلية في مؤتمر الانتربول

5. التنسيق مع إدارة الشرطة الجنائية الدولية والجهات المعنية في مجال تبادل المعلومات عن جرائم الاتجار مع دول الجوار والمنظمات الدولية،للاستفادة منها للحد من الجريمة ومنع حدوثها داخل الدولة.

6. متابعة القوانين والاتفاقيات المحلية والدولية الخاصة بجرائم الاتجار بالبشر.

بناء القدرات ونشر ثقافة مكافحة جريمة الاتجار بالبشر:

إيمانا منها بأهمية تدريب وتأهيل العاملين في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالبشر للتعامل مع هذه الجريمة بكل حرفية ودقة، عملت وزراة الداخلية ضمن استرايجيتها التدريبية للعام 2016م، ومن خلال تعاونها مع قيادات الشرطة المحلية في الدولة والمنظمات الدولية ذات الصلة، لتنظيم والمشاركة في العديد من الدورات التدريبية، وورش العمل، والمحاضرات على المستوى الوطني والدولي، وذلك بهدف توعية ونشر ثقافة مكافحة جرائم الاتجار بالبشر لدى افراد انفاذ القانون، ومن ضمنها قامت الوزراة بالتالي:

دورات، ورش عمل، ومحاضرات تم تنظيمها محلياً	
العدد	المستفيدون
35	2710

مشاركات دولية	
العدد	المستفيدون
2	6

استخدام وسائل الاتصال الحديثة للتواصل مع منتسبي الوزارة عن طريق إرسال رسائل نصية للتوعية بخطورة جرائم الاتجار بالبشر.

إصدار الدليل الإرشادي لمكافحة الاتجار بالبشر على العاملين في مجال إنفاذ القانون باللغة العربية و الانجليزية والفرنسية، إضافة إلى إصدار نسخة إلكترونية باللغة العربية.

قامت الوزارة بتمرين لرصد الأشخاص الذين يقومون بتوزيع ملفات دعارة الأطفال عبر الشبكات التي تمكنهم من نقل الملفات بين المستخدمين بشكل مباشر وبدون وسيط (P2P) وذلك بالتنسيق مع شرطة الخيالة الكندية الملكية (RCMP)، العضو والشريك الاستراتيجي في القوة العالمية الافتراضية (VGT) المعنية بحماية الاطفال من خطر الإستغلال عبر شبكة الإنترنت.

التوعية والتواصل مع الجمهور:

وفي إطار نشر التوعية والتواصل مع الجمهور من خلال أجهزة الإعلام المختلفة قامت وزارة الداخلية بما يلي:

التواصل الدائم والمستمر مع كافة أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وذلك من خلال عقد لقاءات معها بشكل دوري لتوضيح كافة ما يتعلق بجرائم الاتجار بالبشر ، ومن ضمنها لقاء دوري في إذاعة أبو ظبي حول إطلاق الدليل الاسترشادي في التعامل مع كبار السن والمعاقين والنساء والأطفال في مرحلة جمع الاستدلالات، كما تم نشر 58 مقال في الصحف المحلية العربية والاجنبية حول الاتجار بالبشر خلال عام 2016.

القيام بحملات توعوية للعمال لتعريفهم بحقوقهم وتوفير الأرقام المجانية للإبلاغ عن المخالفات بشكل سري.

تلقي كافة الشكاوى والاقتراحات والتظلمات الموجهة من الجمهور عن طريق الوحدات الإدارية المختلفة في وزارة الداخلية، لتقوم بعد ذلك بالتأكد من صحة البلاغ ومتابعة إجراءات التعامل معها.

تخصيص خط هاتفي يعرف باسم «بدالة أمان» تابعة للقيادة العامة لشرطة أبوظبي، حيث تستقبل الشكاوى والاقتراحات من الجمهور باللغات العربية والانجليزية والأوردو.

إنشاء الموقع الكتروني لوزارة الداخلية لتسهيل عملية تلقى الشكاوى والبلاغات والاقتراحات مع الجمهور باللغتين العربية والانجليزية www.moi.gov.ae.

التدابير المتخذه لمنع الاتجار بالبشر:

التعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)، من خلال تبادل المعلومات المتعلقة بجرائم الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال، والتعميم على الجناة المتورطين في هذه الجريمة.

تكثيف الجهود الأمنية المبذولة لإحكام السيطرة على منافذ الدولة و تعزيز الشراكات الدولية في هذا الاطار.

تحليل ودراسة عمليات استغلال ضحايا الاتجار بالبشر من خلال القضايا التي تم تسجيلها لوضع التدابير الوقائية لمنع تكراراها مستقبلاً.

توفير أماكن خاصة ومناسبة لإجراء المقابلات مع الضحايا المحتملين للاتجار بالبشر في مراكز الشرطة.

تخصيص مكافآت للمصادر السرية التي تسهم في الكشف عن جرائم الاتجار بالبشر.

إعفاء ضحايا الاتجار بالبشر من الغرامات المترتبة على مخالفة الإقامة دون التقيد بأية فترة زمنية محددة و تعديل أوضاعهم بحيث يتم السماح لهم بالإقامة في الدولة وفق النظم المتبعة في هذا الشأن.

مركز مراقبة جرائم الاتجار في البشر بالإدارة العامة لحقوق الإنسان بشرطة دبي:

تسليم شهادات الدبلوم الأول لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر

يهدف المركز منذ تأسيسه في العام 2009 إلى ممارسة دور رقابي لجرائم الاتجار بالبشر، من خلال تعزيز الإجراءات الوقائية للحد من الجريمة، وحصر جرائم الاتجار بالبشر وتحليلها والبحث، وتقديم حلول استراتيجية لمكافحة هذه الجريمة عبر الوطنية، وتوفير الدعم القانوني للضحايا، وكذلك تفعيل القانون الخاص بجرائم الاتجار، في البشر من خلال تأهيل موظفي إنفاذ القانون لكيفية التعامل مع تلك الجرائم، ورعاية ضحاياها، بالإضافة لإقامة علاقات تعاون وشراكة، مع المؤسسات المحلية، والحكومية المحلية، والأهلية، والمنظمات الإقليمية، والدولية، لرفع مستوى كفاءة موظفي إنفاذ القانون في مجابهة الاتجار في البشر. كما ان هناك قسم متخصص في هذا المركز معني بمراقبة أوضاع العمالة المؤقتة، ويهدف الى مراقبة وتلقي شكاوى العمال فيما يخص جرائم الاتجار في البشر، والحد من استغلال فئة العمال بأي مظاهر تدخل ضمن جرائم الاتجار في البشر وذلك من خلال التفتيش على مواقع سكن العمل، والتأكد من سلامة الاوضاع العامة للعمال والتزام الشركات بالاشتراطات الخاصة بتنظيم سوق العمل.

المبادرات في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالبشر وحقوق العمال:

القيام بحملة توعوية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، استهدفت عدد 56 مكتب توريد للعمالة المنزلية على مستوى إمارة دبي خلال عام 2016م.

إطلاق عدد 6 مبادرات تحتوي على 10 برامج موجهة للعمالة، تهدف إلى تسهيل الفصل في الشكاوى والمنازعات العمالية على مستوى إمارة دبي بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتوطين، ومحاكم دبي، واللجنة الدائمة لشؤون العمال.

مبادرة (عيدنا عيدكم) تم من خلالها الاحتفال بالاعياد مع ضحايا الاتجار بالبشر المتواجدين في مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال بإمارة دبي، وذلك بهدف ترسيخ الدور الإنساني للإدارة العامة لحقوق الإنسان بشرطة دبي وقسم العناية بضحايا الاتجار في البشر لما لها من مردود إنساني لدى الضحايا على المدى القريب والبعيد، ما من شأنه تعويضهم عن حنان افتقدوه، والحصول على رعاية هم في حاجة إليها خصوصاً في أيام المناسبات الدينية. وفي المبادرة تم تسليمهم هدايا عبارة عن مبالغ نقدية لإدخال السرور على هذه الفئة بهذه المناسبة.

المستفيدون من 8 برامج تدريب
وزارة الداخلية: 22
شرطة دبي: 63
المؤسسات المدنية:158

محاضرات توعوية	
العدد	المستفيدون
8	1087

دبلوم مكافحة جرائم الاتجار بالبشر:

برنامج دبلوم مكافحة جرائم الاتجار بالبشر هو البرنامج المهني التخصصي الأول على المستوى الوطني والإقليمي الذي يُعنى بالمعالجة العلمية والحصرية لجريمة محددة من الجرائم الجنائية، هي جريمة الاتجار بالبشر. وبعد النجاح الذي حققه الدبلوم في نسخته الأولى في العام 2015م، تم طرحة للعام الثاني على التوالي في 2016م. حيث تولت الإدارة العامة لحقوق الإنسان في شرطة دبي تنظيم برنامج الدبلوم، ومدته خمسة أشهر، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، ومعهد دبي القضائي، ومركز مراقبة الاتجار بالبشر لدى شرطة دبي. ويتضمن الدبلوم برنامجاً علمياً جديداً يتسم بخطة دراسية متكاملة تتناول الجريمة بمختلف أبعادها بما فيها البعد الإنساني المتمثل برعاية ضحايا الاتجار في البشر. ويهدف البرنامج إلى إعداد نخبة مؤهلة من الكوادر العاملة في جميع الدوائر والمؤسسات المعنية بمكافحة جرائم الاتجار في البشر في الدولة، من خلال اكسابهم المهارات والخبرات العلمية والعملية اللازمتين، لتمكنهم من المساهمة في تعزيز جهود الدولة الرامية إلى مكافحة جريمة الاتجار في البشر وضمان الحماية للضحايا .

جانب من مبادرة المفتش الشامل التي أطلقتها وزارة الموارد البشرية والتوطين

قسم مكافحة جرائم الاتجار بالبشر في وزارة الموارد البشرية والتوطين:

انشأت وزارة الموارد البشرية والتوطين قسم مكافحة جرائم الاتجار بالبشر في 2009م، وذلك لدعم وتطبيق القانون الاتحادي رقم 51 لسنة 2006م وتعديلاته في شأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، وتخصيص جهة تقوم على عملية مراقبة سوق العمل ورصد مؤشرات مكافحة الاتجار بالبشر لكافة فئات العمال فيما يتعلق أماكن ومواقع العمل التابعة للمنشآت المسجلة لدى وزارة الموارد البشرية والتوطين. ولقد كُلف القسم بمراقبة سوق العمل من خلال متابعة تقارير الزيارات التفتيشية، وتثقيف طرفي الإنتاج بشأن مفهوم الاتجار بالبشر والعمل الجبري، وتوعية طرفي الإنتاج بمؤشرات وأشكال العمل الجبري.

وعُهِدَ إلى القسم إعداد الدراسات والتقارير الدورية عن شروط وظروف العمل في المؤسسات التي يتم التفتيش عليها. وما يستجد من معلومات عن وقائع قد تؤول إلى جرائم منظمة أو معلومات عن جرائم غير منظمة من شأنها أن تكون ذات صلة للإتجار بالبشر والعمل القسري، وأن ترفع تلك الدراسات والتقارير إلى القيادة العليا ومنها الى جهات الاختصاص لاتخاذ التدابير اللازمة بما يحقق الحماية والرعاية وإنفاذ القانون في مصلحة الطرف الأضعف في سوق العمل وذلك وفقا للمقتضيات الدولية.

ومن خلال الزيارات الميدانية وأساليب التحري والتحقيق والمتابعة لأوضاع سوق العمل، يعمل القسم على حل الكثير من المشكلات التي قد تؤول إلى ما يشبه ظروف العمل القسري، ومنها العمل لساعات طويلة، والتمييز بين الجنسين في العمل، والمشكلات المتعلقة بحقوق المرأة في تأمين ورعاية الأمومة ومقتضياتها من إجازات وساعات رضاعة، والأجور والرواتب، وتشغيل عمالة دون تصريح عمل من وزارة الموارد البشرية والتوطين، ومساكن العمال الغير مطابقة للاشتراطات الدولية، وملاءمة بيئة العمل، وتوفر معايير الصحة والسلامة المهنية، وغيرها من المؤشرات التي تحرص الوزارة على الرقابة عليها والحد من مخالفتها. ويعمل على تأمين المشورة القانونية للمتضررين من العمل.

كما عملت وزارة الموارد البشرية والتوطين على تطوير أنظمة الرقابة الالكترونية، وذلك لتطوير آليات الرقابة على المنشآت ورصد مؤشرات قد تؤول إلى الاتجار بالبشر أو العمل القسري، ومن هذه الأنظمة نظام التفتيش الذكي، ونظام التوجيه الذكي، وتطبيق السكنات العمالية، وتطبيق سلامة، وتطبيق آمن، ونظام راتبي، وغيرها من الأنظمة رقابية. وتساهم تلك الأدوات في ملاحظة سوق العمل من قبل المختصين بشكل دوري، والتوصل من خلالها إلى اعتماد سياسات وآليات وإجراءات مركزية تشمل جميع إمارات الدولة.

نظام التفتيش الذكي: هو نظام يقوم على ربط بيانات نظام راتبي نظام التفتيش ونظام التفتيش الذاتي ونظام التفتيش الالكتروني، وعليه يقوم بوضع مؤشرات ودرجه خطورة المنشأة ويتم على اثره زيارة المنشأة للرقابة عليها، حيث أن البرنامج يحتوي على مؤشرات متغيره يتم تحديدها وفقا لدرجه الأهمية. الأداة التي تتيح لمفتشي وزارة الموارد البشرية والتوطين إنشاء ومتابعة طلبات التفتيش على المنشآت. ومنها يمكن متابعة المنشآت وعقود الباطن التي تبرمها المنشآت وفيما إذا كانت تطبق شروط العمل التي كفلها القانون للعمال وتحفظ حقوق العمل وفيما يتعلق في مواقع العمل إذا كانت تتوافق مع ضوابط وشروط معايير الصحة والسلامة و إذا ما كانوا يعملون في مناطق لا تعرضهم لمخاطر على حياتهم . حيث اعتبر هذا التطبيق من افضل التطبيقات الذكية التي تقوم بتحليل المخاطر والبيانات المتوفرة في أنظمة الوزارة والجهات ذات العلاقة وتحديد مستويات الخطورة فيها . ولقى هذا التطبيق استحساناً اقليميا ودوليا، حيث طلبت مجموعه من الجهات المحلية والدولية الدعم الفني وذلك لنقل تلك التجربة وتطبيقها لدى جهاتهم.

نظام التوجيه الذكي: يعتبر جهاز التوجيه الذكي اول جهاز ذكي يعمل عن بعد ويقوم بعملية التوعية والتوجيه وايصال المعلومة القانونية إلى شريحة العمال بطريقة مبسطة وسهلة وفي متناول جميع المستويات المهارية الخاصة بالعمال فهو بمثابة دليل الكتروني حيث يجتاز العامل دورة الكترونية تدريبية تثقيفية عن قانون العمل والإجراءات المنفذة له من خلال اتباع إجراءات بسيطة في متناول يد العامل وباللغة التي يتحدث بها.

فكرة جهاز التوجيه الذكي هي عبارة عن اختراع او صنع جهاز يقوم بدور الموجه ويعمل في المراكز او الأماكن والمناطق التي يرتادها العمال على مستوى الدولة ليتسنى لهم الحصول على المعلومة والاستفادة من الخدمات الذكية التي تقدمها الوزارة وتماشيا مع خطة الحكومة بأن تكون حكومة ذكية .

نظام تطبيق السكنات العمالية: هو عبارة عن تطبيق يلزم اصحاب السكنات بتسجيل سكناتهم فيه و تخصيص لكل منشأة الجزء

الخاص بسكنها الخاص مع تحديد اسماء العمال في كل غرفة ، حيث يقوم هذا البرنامج على حصر العمال المستحقين لتوفير سكن لهم من قبل المنشآت ومن ثم مراقبة المنشآت فيما إذا كانت تطبق معايير الصحة والسلامة المهنية داخل السكن ليتسنى للعامل العيش في بيئة كريمة والحفاظ على حقوقه وتمنع المنشآت من تكديس العمال داخل الغرف في السكنات بطريقة تخالف القانون .

نظام تطبيق سلامة: هو عبارة عن تطبيق يقوم بإلزام صاحب العمل بالإبلاغ عن أي إصابة عمل تعرض لها العامل فور وقوعها ليتسنى لوزارة الموارد البشرية و التوطين بإرسال الفريق المختص لضمان وحماية العامل و كفالة حقوقه و علاجه على الوجه الذي منحه إياها القانون .

نظام تطبيق آمن: تطبيق ذكي يقوم على اساس قيام كل من صاحب العمل أو العامل أو فرد من المجتمع في تقديم البلاغات والشكاوى ومتابعة إجراءاتها فيما يتضمن اختصاص وزارة الموارد البشرية والتوطين ليتسنى للوزارة حفظ حقوق الشاكي او المبلغ، كما يقوم التطبيق على خدمة توعية وتوجيه المتابعين بجميع القوانين والقرارات الوزارية.

نظام راتبي: نظام يعمل على استقبال شكوى العمال بصورة سرية عن عدم استلام مستحقاته المالية واجره على العمل، ومنها يتم زيارة المنشأة والتحقق من صحة الشكوى الواردة من العامل وهو أحد السبل التي تتيح لوزارة الموارد البشرية والتوطين الرقابة على ممارسات ومخالفات خاطئة في تسليم الأجور ومنها التوصل الى مخالفات أخرى لقانون العمل في المنشأة.

كما ان وزارة الموارد البشرية والتوطين أصدرت مجموعة من الأنظمة الإلكترونية المبتكرة الأخرى التي تهدف الى حماية حقوق العمال، ويتم تحديث الاحصائيات المرتبطة بذلك على موقع الالكتروني للوزراة www. mohre.gov.ae.

المفتش الشامل

أطلقت وزارة الموارد البشرية والتوطين في مطلع عام 2016م مبادرة المفتش الشامل، ذلك بتجهيز 12 فريق شامل على مستوى الدولة، وذلك للعمل على برنامج التفتيش الشامل حيث تتركز مهام كل فريق في رصد المخالفات وحلها وإعداد التقارير اللازمة لاتخاذ الإجراءات القانونية اتجاه المنشآت المرتكبة للمخالفات. وإنجاز الحملات طبقا للخطة الموضوعة للفريق والتركيز على المنشأة ذات الكثافة العمالية العالية الى جانب التفتيش الشامل على مواقع العمل والمنشآت. وذلك لتوفير أدوات رقابية حديثة لضمان تطبيق التشريعات بما يحقق المصلحة المشتركة لطرفي الانتاج، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة في قطاع التفتيش والعمل على شمولية الرقابة على الفئات المستهدفة. والتي تم استحداثها في قطاع التفتيش ليقوم بعملية تفتيش شامله على المنشآت التي تحتوي على عمالة فوق 50، مع اشتراط توفر سكنات للعاملين في المنشأة ومواقع عمل. منها تتم الرقابة الشاملة على المنشأة وتصحيح أوضاع المنشآت وفقاً لقانون العمل والقرارات الوزارية المفسرة للقانون.

نتائج الرقابة على سوق العمل:

- بلغت عدد الزيارات التفتيشية الدورية في 2016م بمختلف أنواعها 212189 زيارة تفتيشية. علماً ان هذه الزيارات لا تقتصر على متابعة حماية الأجور فحسب، بل تتناول كذلك الرقابة على التزام المنشآت بتطبيق قانون العمل، والقرارات الوزارية، والتحقق من وجود أي مؤشرات تتعلق بالاتجار بالبشر أو العمل الجبري.
- من خلال هذه الزيارات المفاجئة والاستباقية على المنشآت استطاعت الوزارة من إلزام المنشآت بسداد الأجور فورا.
- ويتم تعويض العمال الذين يعملون في المنشآت التي لم تتمكن من سداد الأجور، من خلال الضمان البنكي الذي تفرضة الوزارة عند استقدام العمال.
- التزمت 66,115 منشأة على مستوى الدولة بقرار حظر تأدية الأعمال تحت أشعة الشمس وفي الاماكن المكشوفة، وبلغ مجموع المنشآت المخالفة 187 منشأة على مستوى الدولة منذ تطبيق القرار في منتصف يونيو وحتى منتصف سبتمبر 2016م.
- تم تطبيق المرحلة الثانية من نظام التفتيش الذكي الذي ساهم في اتمام بيانات 100% من المنشآت المسجلة في وزارة الموارد البشرية والتوطين. ويتم تحديد مستوى الخطورة للمنشأة بناء على عوامل ومؤشرات للخطورة وعددها 23 (مثال: نسبة الالتزام بدفع الاجور، عدد الشكاوى العمالية، عدد بلاغات الانقطاع عن العمل، عدد تصاريح العمل المنتهية، الغرامات المسجلة وغيرها)، وهي بيانات يتم جمعها وتحليلها من خلال انظمة مختلفة، وبذلك تمكنت الوزارة من تحديد عدد المنشآت الخطرة التي يتطلب التفتيش عليها بشكل أدق، حيث كان عدد المنشآت الخطرة في العام 2015م 24,363 منشآة، أما في العام 2016م فقد وصل عددها إلى 22,587 منشأة.

> عدد الزيارات التفتيشية الدورية بلغت في 2016م بمختلف أنواعها 212189 زيارة تفتيشية

جهود التوعية والتأهيل:

• زيارات تفتيشية توعوية (تفتيش دوري) للمنشآت بتوجيه أصحاب العمل وممثليهم لتوعيتهم بالقوانين والقرارات الوزارية عدد (94046) زيارة توجيهية.

• مبادرات توعوية للعمال في السكنات العمالية ومواقع العمل حيث بلغ عدد تلك الزيارات (8692) زيارة للتوجيه وتثقيف العمال بالقوانين والقرارات الوزارية ومعرفة حقوقهم وواجباتهم، وعدد المستفيدين من العمال بلغ (329833) عامل.

• اصدار مطوية حملة اعرف حقوقك، ودليل ارشادي للعمالة المؤقتة، ودليل ارشادي لأصحاب العمل، ودليل ارشادي للعمال، ونشرة توجيهية (infographic)، بالإضافة الى إصدار مدونة السلوك المهني لمفتش العمل، وكذلك دليل عمل المفتش.

• اطلاق قنوات تواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كما يتم الرد على الاستفسارات القانونية للجمهور على يد مستشارين قانونيين من خلال البث المباشر (مبادرة ساعة)، حيث بلغ عدد المستفيدين فيها ما يزيد عن 10000 مشارك ومتابع للحلقة، ذلك اضافةً الى البرامج الاذاعية والتلفزيونية التي تشارك فيها الوزارة التي تهدف إلى التوعية بقانون العمل، و المقالات القانونية التي تطرح في الصحف والمجلات العربية والأجنبية المختلفة حول حقوق العمال.

«اعرف حقوقك»

• اطلاق حمله «اعرف حقوقك» في 2016م، والتي تمت من خلال اعداد منصات توعوية للعمال في منافذ الدولة (ومنهم مطار دبي الدولي، ومطار أبوظبي الدولي)، بالإضافة إلى مجموعة من السكنات العمالية التي تحتوي على ما يزيد عن 100 عامل، ومن خلال الحملة تم نشر 160 ألف مطوية تحتوي على مجموعة ارشادات تعرف العامل على حقوقه وواجباته، والتي تم طباعتها ب (11) لغة ومنها العربية والانجليزية والصينية والمليالم والهندية والأوردو والصينية.

• تناولت المطوية الموضوعات التالية، تكاليف الاستقدام والسفر ونفقات تصريح الاقامة والعمل في الدولة من واجبات صاحب العمل، وعلى العامل توقيع عقد العمل بعد قدومه إلى الدولة وعليه أن يحتفظ بنسخة من عقد العمل، ويجب أن تتطابق بنود وشروط عقد العمل مع عرض العمل الذي تم عرضه في بلاد العامل، ويجب على العامل أن يحتفظ بأوراقه الثبوتية في مكان آمن، وعلى العامل التواصل مع وزارة الموارد البشرية والتوطين في حال عدم توفير صاحب العمل للعامل فرصة العمل المتفق عليها، ومن حق العامل ترك العمل في أي وقت مع أهمية دراية العامل بواجباته القانونية تجاه هذا القرار. بلغ عدد المستفيدين من هذه الحملة (160,000) عامل على مستوى الدولة.

ومن الجهود التي قامت بها وزارة الموارد البشرية والتوطين بهدف تأهيل المفتشين لمعرفة كيفية رصد والتعامل مع جرائم الاتجار بالبشر، فقد عقدت الوزارة الدورات التالية:

• دورة في الأكاديمية المعنية بإنفاذ الامتثال في مكان العمل من خلال تفتيش العمل بالتعاون مع معهد تورينو – إيطاليا، وشارك في الدورة 15 فرد من قيادات وخبراء التفتيش في الوزارة.

• تدريب وتأهيل 30 مفتش في دورة متخصصة للاتجار بالبشر تحتوي على شرح للقانون المتعلق بهذه الجريمة، واساليب الكشف عنها، وطريقة أخذ الافادات بشأنها.

• طرح دبلوم أكاديمي في التفتيش، حيث تم تأهيل 22 موظف في عمليات التفتيش على المنشأة ورصد مؤشرات جريمة الاتجار بالبشر.

الملاحقة القضائية والعقاب:

شدد القانون الاتحادي رقم 51 لسنة 2006 وتعديلاته العقوبات على مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر.

وتتراوح العقوبات حسب طبيعة الاستغلال الحاصل من السجن ستة أشهر إلى السجن المؤبد، وغرامات تتراوح بين 100.000 درهم ومليون درهم (27.500 دولار و 275.000 دولار) فعلى سبيل المثال، تقضي المحكمة بالسجن المؤبد على أي شخص يرتكب جريمة الاتجار بالظروف المشددة الواردة في مادة (2) من القانون.

القضايا

وحسب الإحصائيات الواردة من الجهات المعنية بالدولة، تم تسجيل 25 قضية في 2016م تتعلق بالاتجار بالبشر غالبيتها مرتبطه بالاستغلال الجنسي الا ثلاثة قضايا تتعلق ببيع الأطفال.

وشملت تلك القضايا 34 ضحية جميعهم من الإناث، وقد أدت جهود جهاز انفاذ القانون والتحقيقات المرتبطه بها إلى اعتقال 106 متاجراً، كما هو موضح في الجدول رقم (1) والرسم البياني رقم (1).

قضايا الاتجار بالبشر			
الإمارة	القضايا	الضحايا	المتاجرين
أبوظبي	3	3	26
دبي	8	11	31
الشارقة	10	15	30
عجمان	2	3	12
رأس الخيمة	2	2	7
المجموع	25	34	106

الجدول رقم (1) قضايا الاتجار بالبشر (2016)
المصدر: النيابة العامة في كل إمارة

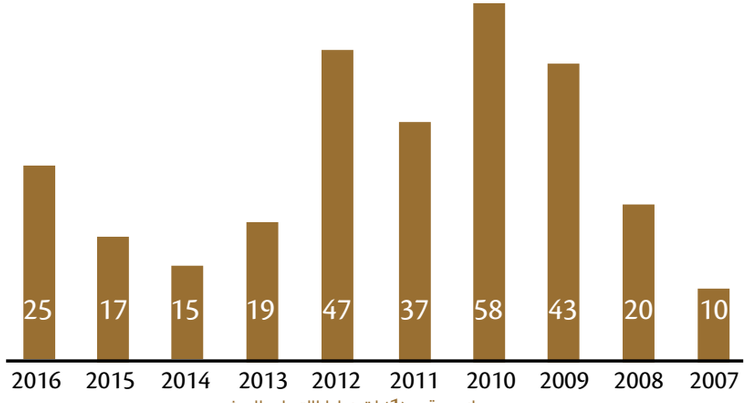

رسم بياني رقم (1) لقضايا الإتجار بالبشر

والجدير بالذكر أنه تم إصدار الأحكام في تسعة من هذه القضايا؛ أما بقية القضايا فما تزال قيد النظر في المحاكم، مع توقع صدور الأحكام فيها خلال عام 2017م، كما هو موضح في الجدول رقم (2).

وتضمنت الأحكام الصادرة عقوبات سجن تراوحت بين السنة والمؤبد، مما تعطي هذه الجهود انطباعاً مهماً عن جدية وفعالية النظام القضائي في دولة الإمارات العربية المتحدة لمكافحة مثل هذه الجرائم ومرتكبيها.

الأحكام			
الإمارة	القضايا	الأحكام النهائية	قيد النظر
أبوظبي	3	3	--
دبي	8	3	5
الشارقة	10	2	9
عجمان	2	--	2
رأس الخيمة	2	1	1
المجموع	25	9	17

(الجدول رقم (2) أحكام قضايا الإتجار بالبشر (2016)
المصدر: النيابة العامة في كل إمارة

حماية الضحايا:

يتضمن المنهج الشامل الذي تنتهجه دولة الإمارات في مكافحة الاتجار بالبشر مبادرات هامة تحدد كيفية معاملة الضحايا من قبل المسؤولين عند تطبيق القانون، إضافة إلى توسيع نطاق برامج المساعدة والرعاية المقدمة لهم. وقد صُممت هذه البرامج بحيث تكون عاجلة وعادلة. إذ تؤمن الحكومة بأن الأشخاص الذين يتعرضون للاستغلال بكافة صوره يجب توفير الحماية والدعم لهم من خلال برامج الإرشاد وإعادة التأهيل ليتمكنوا من العيش في حياة طبيعية كريمة. وفي نفس الوقت تتم معاقبة المسؤولين عن المتاجرة بالأشخاص، أياً كان صورها، وفقاً لقوانين الدولة والسعي للقضاء عليها بالتعاون مع المجتمع الدولي

وقامت اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر بإصدار القرار رقم 7لعام 2010 بشأن الإجراءات التنظيمية للتعامل مع ضحايا جرائم الاتجار بالبشر بين الجهات المختصة في الدولة، والتي تهدف إلى تأمين الدعم والحماية لضحايا الاتجار بالبشر، لاسيما بين أقسام الشرطة والنيابة العامة خلال مراحل التحري والتحقيق وعند وصول الضحايا إلى مراكز الإيواء. وتركز هذه الإجراءات بشكل خاص على ضمان مساعدة وحماية ضحايا الاتجار بالبشر من خلال احترام حقوقهم القانونية والإنسانية. بالإضافة إلى اصدار القرار رقم 21/8 لعام 2010م بشأن المعايير الأخلاقية التي يتوجب على الجهات الإعلامية التقيد بها عند إجراء المقابلات مع ضحايا الاتجار بالبشر، إذ يضع معايير أخلاقية موحدة ينبغي احترامها من قبل مختلف وسائل الإعلام كالتلفزيون والإذاعة ومواقع الإنترنت والصحف والمطبوعات الأخرى، لاسيما فيما يتعلق بحماية الضحايا وضمان خصوصيته.

وتتمتع حكومة دولة الامارات العربية المتحدة بسجل حافل في تقديم العون والحماية لضحايا الاستغلال الجنسي، حيث قامت بتوفير مراكز الإيواء لهؤلاء الضحايا. وأنشأت اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار في عام 2013 صندوقاً لدعم ضحايا الاتجار بالبشر، حيث تساهم المؤسسات والجمعيات الخيرية وكذلك رجال الاعمال في دعمهم مالياً، ويهدف الصندوق لتغطية بعض المصاريف المتعلقة بضحايا الاتجار بالبشر من منطلق مراعاة الجانب الانساني وتوفير حياة كريمة لهم بعيداً عن أوجه الاستغلال الحاطة بكرامة الانسان التي واجهتهم.

وتعمل جهات انفاذ القانون في الدولة التعاون مع الحكومات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية عنداستلام البلاغات المتعلقة بالاتجار بالبشر، ليتم بعد ذلك إحالة الضحايا المحتملين لمراكز الإيواء، لحين الإنتهاء من الأوراق الرسمية المتعلقة بذلك ومن ثم تعديل أوضاع إقامتهم للعمل في الدولة، أو تأمين إعادتهم إلى دولهم، أو التنسيق مع منظمات الأمم المتحدة للحصول على وطن بديل، وذلك حسب رغبة وظروف الضحية.

المبالغ التي تم صرفها للضحايا:		
عام 2014	عام 2015	عام 2016
205033 درهم	294391 درهم	64782 درهم

الاجتماع بوفد من المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة

مراكز إيواء ضحايا الاتجار بالبشر:

تم انشاء مراكز إيواء النساء والأطفال ضحايا الاتجار بالبشر «إيواء» في عام 2008، وعمل تحت مظلة هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، وبموجب مستند توثيق توجيهات رقم (164) لسنة 2015 الصادر عن المجلس التنفيذي الموقر في نهاية عام 2015م . تخضع المراكز حالياً للإشراف المباشر لسمو رئيسة المجلس الأعلى للأمومة و الطفولة حفظها الله. وتعمل المراكز على تقديم الدعم للضحايا منذ تاريخ إنشائها، ومن خلالها يتم توفير برامج إعادة التأهيل للضحايا إضافةً إلى الدعم الطبي والنفسي والقانوني. كما افتتحت إيواء أول مركز لها في أبوظبي لضحايا الاتجار بالبشر من الذكور في شهر يناير عام 2014 للتعامل مع أية حالة من هذا القبيل على مستوى الدولة. وتعمل مراكز ايواء على توفير العديد من الخدمات لضحايا الإتجار بالبشر وقد تم وضع هذه البرامج وفق أحدث النظم والإجراءآت المتبعة للعناية بالضحايا.

الرعاية والتنسيق:

تعمل مراكز إيواء على توفير الرعاية الصحية المطلوبة للضحايا منذ إيوائهم، حيث تمر الضحية في هذه الفترة بأزمات نفسية و احياناً بأمراض جنسية نتيجةً للإستغلال الذي تعرضت له، واضافةً لذلك يتم تقديم الدعم النفسي والاجتماعي. هناك العديد من برامج التأهيل التعليمي و الحرفي من خلال عقد الدورات المختلفة و المتخصصة بالتعاون مع العديد من الشركات والمؤسسات وتتضمن هذه البرامج دورات في إستخدام الحاسوب، اللغات، الخياطة والتطريز، الرسم، تنسيق الزهور، وكذلك اعمال الفندقة، ويتم بعدها تسليمهم شهادات موثقة لتدعمهم في الحصول على وظائف مستقبلا خارج او داخل الدولة.

كما تتعاون مراكز إيواء مع المراكز المماثلة و السلطات المختصة في دول الضحايا، والمنظمات الدولية ذات الصلة و بالتنسيق مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي، بهدف إتخاذ التدابير القانونية اللازمة لعودة الضحية لوطنها، أو تسهيل الحصول على وطن بديل في حال وجود تهديد للضحية في بلدها الام أو التنسيق مع الجهات المعنية في الدولة لتسهيل عملية الإقامة في حال توفير عمل مناسب لها في الدولة.

ويعمل لدى مراكز إيواء طاقم يتحدث لغات مختلفة للتواصل مع الضحايا من خلال الخط الساخن (800Save) الذي خصصته اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر ليكون الخط الساخن لدولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المجال، كما تم مؤخراً إنشاء قناة يوتيوب خاصة بالمراكز لابراز جهود المراكز في تقديم المساعدة لضحايا الإتجار بالبشر.

قدمت مراكز إيواء خلال العام 2016 الرعاية لـ 18 ضحية:

الحالة الإجتماعية للضحايا				
طفلة	عازبة	متزوجة	مطلقة	أرملة
2	3	7	5	1

قارات وأقاليم ضحايا الاتجار بالبشر		
قارة آسيا	قارة أفريقيا	قارة أوروبا
14	2	2

المستوى التعليمي				
أمي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	جامعي
7	4	2	3	2

الفئة العمرية			
تحت 18	18 - 25	26 - 30	31 - 40
2	5	7	4

للتواصل

يعمل لدى مراكز إيواء طاقم من الموظفات المدربات على مدار الساعة بعدة لغات، وتهدف هذه المبادرة لتشجيع المزيد من الضحايا على الإفلات من براثن الإستغلال.

للحصول على الدعم من مراكز إيواء. • خط المساعدة (7283) 800-SAVE

• خدمات التبليغ عبر البريد الإلكتروني: www.shwc.ae

إيواء EWA'A
مراكز إيواء ضحايا الإتجار بالبشر
SHELTERS FOR VICTIMS OF HUMAN TRAFFICKING

@Ewaa Shelters @Ewaa_ Shelters @Ewaa Shelters @Ewaa Shelters

مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال:

إحدى الورش التدريبية التي نظمتها مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال حول الإتجار بالبشر

تعتبر مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال مؤسسة مرخصة غير ربحية في دولة الإمارات لرعاية النساء والأطفال من ضحايا العنف المنزلي والإساءة للأطفال والإتجار بالبشر. أُنشئت المؤسسة عام 2007 لتقديم العناية الفورية وخدمات الدعم للضحايا بما يتفق مع المعايير الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان. تقدم المؤسسة خدمات مجانية للنساء والأطفال من ضحايا العنف الأسري وسوء معاملة الأطفال وضحايا الإتجار بالبشر بحيث تنقسم إلى:

خـدمات الدعم الرئيسية وتشمل المأوى الآمن، الإرشاد والمساعدة في المسائل القانونية، خط إتصال ساخن، المساعدة في الإجراءات القنصلية وإجراءات الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجـانب، الدعم النفسي والإجتمـاعي.

خـدمات الدعم الثانـوي وتشمل التمكين والتدريب الحرفي، تعليم الأطفال، الأنشطة الترفيهية، الخدمات المهنية واللياقة البدنية.

وفي خطوة وقائية لمنع جرائم الإتجار بالبشر، اعتمدت المؤسسة برنامج توعوي متكامل بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر يهدف الى توعية الفئات الأكثر عرضة للإتجار في صالونات التجميل والمطاعم ومراكز التدليك ومراكز استقدام عاملات المنازل. ويتم من خلال البرنامج تعريف الفئات الاكثر عرضة للإتجار بالبشر بجريمة الإتجار بالبشر وأنواعها واساليب الحماية والوقاية منهـا، وسيتم تنفيذ البرنامج على مراحل متتابعة على مـدى خمس سنوات وقد بدأ تنفيذ البرنامج في عام 2015 بالتعاون مع مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية.

وفي العام 2016 قامت المؤسسة بالانشطة التالية:

استكملت المؤسسة جهودها في مبادرة «توعية الفئات الأكثر عرضة للإتجار بالبشر» باستهداف مكاتب جلب العمالة المنزلية بالتعاون مع الإدارة العامـة للإقامة وشؤون الاجانب من خلال الجولات الميدانية على مكاتب جلب واستقدام العمالة المنزلية المنتشرة في ارجاء إمارة دبي والبالغ عددها حوالي (65) مكتباً. وتم شرح الهدف من الزيارة وتوزيع النشرات التوعوية والتي بلغ عددها حوالي (27690) على العمالة المنزليـة التي تستجلب للعمل بالبلاد.

بث مقاطع إذاعية توعوية حول الإتجار بالبشر مرتين يومياً خلال أيام الأسبوع من الأحد إلى الخميس عـبر إذاعة (العربية إف إم) باللغة العربية، وإذاعة (دبي 92 إف إم) باللغة الانجليزية، وإذاعة (ستي اف إم) بالأردو.

بلغ عدد المقالات التي قامت المؤسسة بنشرها حول الإتجار بالبشر حوالي ستة وخمسون موضوعاً في الجرائد والمجلات والمواقع الأخبارية.

كما قدمت مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال المساعدة لاثنتي عشرة ضحية للاتجار بالبشر، منهم ست حالات جديدةخلال العام 2016م، وبذلك وصل عدد المستفيدين من خدمات المـؤسسـة في قضايا الإتجار بالبشر منذ انشائها الى مائتان وثلاثة وثلاثون ضحية.

> وقد استهدفت حملة التوعية توزيع 27690 منشوراً توعياً على المكاتب

للتواصل

تستقبل المؤسسة البلاغات من قبل موظفات مدربات على تلقي البلاغات على مدى 24 ساعة بوسائل مختلفة منها:

- خط المساعدة 800111 ، • الرسائل القصيرة من خلال الرقم 5111
- خدمات التبليغ عبر البريد الإلكتروني: Email: info@dfwac.ae - Email: help@dfwac.ae

@DFWAC @DFWAC @DFWAC

التعاون الدولي في جهود مكافحة جرائم الاتجار بالبشر:

في إطار الإلتزامات الدولية للدولة بمحاربة الاتجار بالبشر، انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر إبريل 2007 إلى إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية لعام 2000 التي تتضمن أحكاماً خاصة بالتعاون الدولي في جهود مكافحة الاتجار بالبشر. وعلاوة على ذلك، انضمت دولة الإمارات في شهر سبتمبر عام 2008 إلى بروتوكول الأمم المتحدة لحظر وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصةً النساء والأطفال (بروتوكول باليرمو)، وهو أحد البروتوكولين الملحقين باتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة.

التعاون الثنائي:

لقد تبين لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة واللجنة الوطنية لمكافحةجرائم الاتجار بالبشر أنه في الغالب ما ينتمي ضحايا الاتجار بالبشر المتاجرين بهم إلى نفس البلد، مما يجعل مهمة سلطات الدولة في الكشف عن هذه الجريمة ليست يسيرة، بحكم التهديد الأمني أو النظرة الاجتماعية السلبية التي قد يواجهها الضحية في بلده، وهذا هو التحدي الذي لا يمكن التغلب عليه دون التعاون الدولي الثنائي ومتعدد الأطراف. وفي إطار السعي لدعم وتشجيع التعاون الدولي في قضايا حقوق الإنسان، وقعت وزارة الداخلية

> ”
> وقعت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر عام 2016 مذكرة تفاهم مع جمهورية الهند في شأن منع ومكافحة جرائم الاتجار بالبشر
> “

اتفاقيات مع أكثر من 30 دولة، وهناك مشاريع اتفاقيات مع أكثر من 20 دولة بهذا الشأن. وخلال السنوات القليلة الماضية، وقعت دولة الإمارات اتفاقيات عمالة مع عدد من البلدان لتنظيم تدفق العمالة ومنع وكالات التوظيف الخاصة عديمة المصداقية من الاحتيال على العمال والاتجار بهم. ولدى وزارة الموارد البشرية والتوطين اتفاقيات مع ما لا يقل عن ثمانية عشر دولة وبروتوكولات مع ثلاث دول. وفي عام 2016 وقعت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر مذكرة تفاهم مع جمهورية الهند في شأن منع ومكافحة جرائم الاتجار بالبشر، كما وقعت مذكرات مشابهه مع جمهورية أندونيسيا في عام 2015، وأرمينيا في عام 2009، ومع أذربيجان عام 2011، واستراليا في 2013. وجاري العمل على إبرام مذكرة تفاهم مع مملكة تايلاند. وفي المجمل، فإن جهود الحكومة من خلال إبرام الشراكات الدولية وتعزيز التعاون الثنائي تؤتي ثمارها، لاسيما في مجال التصدي للجرائم في مصدرها، أي في دول المنشأ، عوضاً عن

الاقتصار على التعامل معها داخل حدود الدولة.

التعاون مع المنظمات الدولية:

علاوة على ما سبق، تجري اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر اتصالات مستمرة مع منظمة العمل الدولية (ILO) والمنظمة الدولية للهجرة(IMO) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) بهدف تبادل الخبرات والاستفادة من تجارب هذه المنظمات، حيث شاركت هذه المنظمات في ورش العمل أو البرامج التدريبية التي جرت في دولة الإمارات كما شارك مسؤولون إماراتيون في الفعاليات التي أقامتها هذه المنظمات في أماكن مختلفة.

ووقعت وزارة الموارد البشرية والتوطين في عام 2015 اتفاقية مع المنظمة الدولية للهجرة لإجراء دراسة ميدانية حول عقود العمل وفقاً لإطار حوار أبوظبي، ولفهم التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول المرسلة والمستقبلة للعمالة. وبموجب هذه الاتفاقية، ستستهدف الدراسة مراحل توظيف العمالة في دولة الإمارات من كيرالا (الهند) ونيبال لمدة سنة. وتتبع هذه الاتفاقية من حرص دولة الإمارات على مواصلة دورها الفاعل في تطوير الإجراءات المتعلقة بالعمالة المؤقتة في مختلف القطاعات وتوفير الحماية المناسبة لهم. وفي إطار عمل حوار أبوظبي، يجري تطوير آليات بين الدول المشاركة، بمشاركة منظمات العمل الدولية المعنية لتبادل الأفكار والخبرات الجديدة بشأن أفضل الممارسات المتبعة التي تدعم وتعزز جهود التعاون والشراكة الثنائية والإقليمية.

كما وقعت وزارة الموارد البشرية والتوطين اتفاقية عام 2015 مع منظمة العمل الدولية بشأن التعاون الفني في مجالات تتصل بالمعلومات عن سوق العمل والتفتيش العمالي وأنظمة الصحة والسلامة المهنية، إضافة إلى أنظمة تسوية الخلافات العمالية. وقد تم توقيع الاتفاقية في إطار حرص الوزارة على تعزيز قدراتها واستخدام الخبرات الفنية المتوفرة لدى منظمة العمل الدولية من أجل المساهمة في تحديث بعض الأنظمة المطبقة لدى الوزارة، وخاصة نظام معلومات سوق العمل، الذي تم إطلاقه قبل عدة سنوات. كما يمكن أن تساعد الاتفاقية في تطوير آليات وتعزيز كفاءة الوزارة، وكذلك تحسين أنظمة التفتيش وكفاءات المفتشين لزيادة استقرار سوق العمل.

والجدير بالذكر أن اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر شاركت خلال العام 2016م في مبادرات الإستراتيجية العربية الشاملة لبناء القدرات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر التي تقودها الجامعة العربية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنها:

- ورشة العمل حول دور رسوم الاستقدام والممارسات التعسفية والاحتيال ووكالات التوظيف في تنامي ظاهرة الاتجار بالبشر، التي عقدت بالمنامة في شهر أكتوبر.
- الدورة التدريبية للإعلاميين العرب في مجال مكافحة الاتجار بالبشر التي عقدت بأبوظبي في شهر نوفمبر.
- إجتماع الخبراء في مناقشة ظاهرة الاتجار بالبشر بسبب النزاعات القائمة، التي عقدت في مسقط في شهر ديسمبر.

والجدير بالذكر أنه في إطار الالتزام الطوعي الذي قدمته دولة الإمارات في الاستعراض الدوري الشامل الخاص بها أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف عام 2009 ، قامت بتسهيل زيارة المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن الاتجار بالأشخاص، ولاسيما النساء والأطفال عام 2012 . وقد جاء هذا عقب زيارتين قام بهما كل من المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والمقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال وبغاء الاطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية عامي 2009و 2010 على التوالي. وفي عام 2013، حضرت دولة الإمارات اجتماع المراجعة لمناقشة تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة في جنيف، وهي أمور تقدم دليلاً على سعي الحكومة للمساهمة في العمل الدولي الجماعي لتحقيق مبادئ الإعلان العام لحقوق الإنسان.

قدمت دولة الإمارات إنجازاتها بشأن التطورات المرتبطة بحقوق الإنسان لديها، والذي تضمن سجلها الحافل في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، أمام الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان في جنيف في شهر يناير 2013 . وقد تلقت الدولة إشادة الدول بالإنجازات المحققة في مجال الاتجار بالبشر.

وفي عام 2010 ، انضمت دولة الإمارات إلى "مجموعة الأصدقاء المتحدون ضد الاتجار بالبشر"، وهي عبارة عن تحالف يضم 20دولة لمكافحة هذه الجريمة. وتحضر الدولة الاجتماعات الدورية لهذه المجموعة واخرها التي عقدت في نيويورك في 2015.

علاوة على ذلك، وبناء على القرار الصادر في عام 2012 في الاجتماع الرابع والعشرين للجنة التوجيهية لعملية بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بالأشخاص والجرائم ذات الصلة، لتوسيع عضوية عملية بالي وفريقها المخصص لدولة الإمارات العربية المتحدة، قررت دولة الإمارات العربية المتحدة قبول العضوية في مارس 2013 . وقد شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في العديد من ورش العمل والاجتماعات في العام 2016م التي نظمت تحت مظلة بالي وهي كالتالي:

- اجتماع عملية بالي الخاصة بمدراء تدريب الوطني، (اندونيسيا) التي عقدت في شهر فبراير.
- المؤتمر الإقليمي الوزاري السادس لعملية بالي (إندونيسيا) الذي عقد في شهر مارس.
- الاجتماع الحادي عشر شبه الرسمي لكبار المسؤولين في عملية بالي (كولومبو) الذي عقد في شهر أكتوبر.

إلتزام دولة الإمارات بأن تكون نموذجاً يُحتذى به للتغيير:

تتعامل دولة الإمارات العربية المتحدة مع ملف مكافحة جريمة الاتجار بالبشر، ليس بوصفها تحدياً على المستوى الوطني لمخالفتها لتعاليم الإسلام ومعارضتها للثقافة العربية والقيم المجتمعية في الدولة فحسب، بل باعتبارها تحدياً دولياً يقتضي التنسيق بشأنها لمجابهتها بكل فاعلية. وايماناً من حكومة الدولة ببشاعة هذه الجريمة الحاطة بكرامة الانسان، فإن دولة الامارات العربية المتحدة تؤكد التزامها بالعمل الدؤوب لمكافحة هذه الممارسة بكل أشكالها.

تعمل اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بكل جد في مختلف جوانب إستراتيجيتها ذات الركائز الخمسة)الوقاية والمنع، الملاحقة القضائية، العقاب، حماية الضحايا، تعزيز التعاون الدولي). ومنذ أن أقرت حكومة الإمارات أول مرة بوجود هذه المشكلة، ثابرت وعملت بدأب على تحسين جهودها للحد من هذه الجرائم، فضلاً عن الالتزام بالمعايير الدولية.

لقد حققت الدولة تقدماً

ملحوظاً خلال فترة قصيرة من الزمن، مع إدراكها أنه ما زال أمامها الكثير مما ينبغي فعله، وهي ماضية في هذا المضمار بشكل بناء وممنهج، وستواصل إثبات عزمها وإقرارها بالجوانب التي ينبغي عليها تحسينها. وفي الوقت نفسه، ستواصل دولة الإمارات تعاونها مع كافة المسؤولين المعنيين بإنفاذ القانون إقليمياً ودولياً من أجل توقيف ومقاضاة ومعاقبة كل من ينتهك قانون مكافحة الاتجار بالبشر في الدولة، وكل من يحاول استخدام الدولة كوسيلة لمخالفة قوانين مكافحة الاتجار في الدول الأخرى.

وعلى وجه الخصوص، تسعى دولة الإمارات إلى التعاون بغية التغلب على بعض التحديات التي تواجهها، ويشمل هذا ما يلي:

برامج التوعية الاستباقية من قبل الدول المرسلة للعمالة، خصوصاً للفئات الأكثر عرضة للاستغلال.

تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لاسيما من جانب وكالات التوظيف ومؤسسات الأعمال.

يتضح مما سبق أن دولة الإمارات العربية المتحدة ملتزمة بأن تكون نموذجاً يُحتذى للتغيير في المنطقة وعضواً فاعلاً في المجتمع الدولي. وتواصل الترحيب بالحوار المباشر والتعاون والتنسيق مع الحكومات الأخرى بمؤسساتها العامة والخاصة والمنظمات الدولية التي تشاركها الرؤية بضرورة التصدي ومكافحة جرائم الاتجار بالبشر وكبح جماحها.

الحملة الإعلانية